

Distr.: General
7 August 2003
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة التاسعة

كينغستون، جامايكا

٢٨ تموز/يوليه - ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية في دورتها التاسعة

١ - عُقدت الدورة التاسعة لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ٢٨ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وعند افتتاح الجلسة، لزمّت الجمعية الصمت دقيقة حدادا على القاضي لينوكس بالاه، قاضي المحكمة الدولية لقانون البحار الراحل، والسيد يوجي كاجيتاني، عضو اللجنة القانونية والتقنية الراحل.

إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية في جلستها ٨٦، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، جدول أعمال الدورة التاسعة (ISBA/9/A/2).

انتخاب رئيس الجمعية ونوابه

٣ - في الجلسة ٨٦، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، انتخب السيد جوزيف فرانزين (سلوفاكيا) رئيسا للجمعية في عام ٢٠٠٣. وفيما بعد، وإثر مشاورات داخل المجموعات الإقليمية، تم انتخاب ممثلي ترينيداد وتوباغو (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وكوت ديفوار (المجموعة الأفريقية)، والهند (المجموعة الآسيوية)، والنرويج (مجموعة أوروبا الغربية وغيرها) نوابا للرئيس.

تعيين لجنة وثائق التفويض

٤ - انتخبت الجمعية لجنة وثائق التفويض وفقا للمادة ٢٤ من نظامها الداخلي، وانتخبت الدول التالية أعضاء في اللجنة: أوغندا، البرازيل، جامايكا، الجمهورية التشيكية،



غانا، ماليزيا، النمسا، اليابان، واليونان. وانتخبت اللجنة بعد ذلك السيد هيلموت تويرك (النمسا) رئيسا لها. واجتمعت اللجنة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ويرد تقرير اللجنة في الوثيقة ISBA/9/A/6. وفي الجلسة ٨٩، المعقودة في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض. ويرد مقرر الجمعية المتصل بوثائق التفويض في الوثيقة ISBA/9/A/7.

انتخابات لملء شاغر في لجنة المالية

٥ - في الجلسة ٨٦، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣، انتخب السيد بيرند كرايمر (ألمانيا) والسيد م. غاندي (الهند) لملء المقعدين اللذين شغرا في اللجنة المالية إثر استقالة السيد بيتر دوليكيس (ألمانيا) والسيد ناريندر سينغ (الهند)، على التوالي.

التقرير السنوي للأمين العام

٦ - في الجلسة ٨٧، المعقودة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، عرض الأمين العام تقريره السنوي على الجمعية (ISBA/9/A/3)، وفقا لمتطلبات الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأعقبت العرض الذي قدمه الأمين العام بيانات أدلت بها وفود كل من الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وأوغندا وبارابوا غينيا الجديدة والبرازيل وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجمهورية كوريا والسودان وشيلي والصين وفيجي (باسم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ) وكوت ديفوار وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنمسا ونيوزيلندا وهولندا. كما ألقى الوفدان المراقبان التابعان للولايات المتحدة الأمريكية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمانة العامة للأمم المتحدة ببيانين.

٧ - ورحبت الجمعية بالدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية ١٩٨٢ منذ الدورة الثامنة، ورحبت أيضا بأن الكامبيرون وكوبا والكويت والمكسيك وهندوراس قد أصبحت أطرافا في الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء العاشر من الاتفاقية. وجرى إبلاغ الجمعية بأن البرازيل شرعت في اتخاذ الخطوات الضرورية على المستوى المحلي كي تصبح طرفا في الاتفاق. ورحبت الجمعية كذلك ببدء نفاذ البروتوكول المتعلق بامتيازات وحصانات السلطة.

٨ - وأعربت اللجنة مجددا عن قلقها بشأن التأخر الطويل في إتمام الاتفاق التكميلي بشأن مقر السلطة، وحثت الأمين العام وحكومة جامايكا على مواصلة جهودهما من أجل إبرام الاتفاق في أقرب وقت ممكن. وأعرب وفد جامايكا مجددا عن التزامه الراسخ بتنفيذ جميع ما عليه من التزامات بموجب اتفاق المقر، وأكد للجمعية أنه سيبدل قصارى جهده من أجل مواصلة التقدم تجاه تدليل المسائل المتبقية فيما يختص بالاتفاق.

٩ - وأحاطت الجمعية علما بالأعمال الفنية التي اضطلعت بها السلطة، والتي وردت خطوطها العريضة في تقرير الأمين العام. ولوحظ التحسن المستمر في برنامج السلطة المتعلق بملقات العمل العلمية والتقنية، الذي أصبح من المعالم البارزة لعمل السلطة. وفيما يختص ببرنامج عمل السلطة المقبل، رحبت الجمعية باقتراح الأمين العام المتعلق بتقديم خطة شاملة مدتها ثلاث سنوات إلى السلطة في دورتها العاشرة، على أن تُضمَّن فيها مقترحات تتعلق بتبسيط عمل الأمانة وإعادة هيكلتها بطريقة تعكس اتجاه السلطة إلى زيادة التركيز في أعمالها على الجوانب التقنية. ولوحظ أيضا أن برنامج العمل الشامل المتعدد السنوات والشديد الدقة سيكون مفيدا لجميع الأعضاء، كما سيساعد الجمعية على وضع أولويات أنشطتها، ويشكل آلية لقياس الأداء مقارنة بأهداف واضحة التحديد. وأكّدت أيضا ضرورة مواصلة تبسيط اجتماعات أجهزة السلطة، كجزء من العملية المشار إليها، وتوخيا للمزيد من الكفاءة. وعلى وجه الخصوص، قدم طلب من أجل تنظيم اجتماعات السلطة في عام ٢٠٠٤ بطريقة تكفل اعتماد الجمعية لميزانية الفترة المالية التالية في وجود النصاب المنصوص عليه في الاتفاقية.

١٠ - رحبت وفود عديدة بنظر السلطة في المسائل المتصلة بالتنوع البيولوجي في المنطقة، مع الإشارة إلى أن دور السلطة يتمثل في حماية البيئة البحرية من الآثار الضارة الكامنة وراء التعدين في قاع البحار العميقة. وفي هذا الصدد، لوحظ أن تقييم إيكولوجيا قاع البحار العميقة يشكل جانبا مهما من جوانب عمل السلطة. وقد شجعت السلطة على توثيق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ومع المؤسسات العلمية المعنية بهذا النوع من الأعمال. كذلك نوهت الجمعية بعمل السلطة على تعزيز البحوث العلمية البحرية في المنطقة وتشجيعها من خلال مشاريع كإنشاء المحفوظات المركزية للبيانات واقتراح وضع نموذج جيولوجي للعقيدات في منطقة صدع كلاريون - كليرتون. وفي ما يتعلق بالمقترح الذي يدعو إلى إجراء دراسة تتناول الآثار المترتبة على الفقرة ٤ من المادة ٨٢ من الاتفاقية، رأت بعض الوفود أن المسؤوليات التي تضطلع بها السلطة بموجب المادة ٨٢ تقتصر تحديدا على المهام الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٨٢، وبالتالي ينبغي أن تركز على ذلك أي دراسة من الدراسات التي تجريها الأمانة.

١١ - وجدد وفد جمهورية كوريا طلبه إلى الأمين العام بأن يضع تحت تصرف الجمعية، قبل الانتخابات المقبلة في المجلس، معلومات مستكملة حول الدول الأطراف الثماني التي وظفت أكبر الاستثمارات في إعداد الأنشطة في المنطقة والاضطلاع بها. وأشار في هذا الصدد إلى أن على الجمعية أن تضع قوائم بالبلدان التي تستوفي شروط العضوية في مختلف مجموعات المجلس، وإلى أن الحاجة تستدعي التوصل إلى تفاهم مشترك بين الأعضاء المحتملين

في المجموعة بشأن المعايير التي يتعين استخدامها. كذلك ذكر وفد شيلي الحاجة إلى إدراج الدراسة المتصلة بالأشكال المناسبة من الضمانات في حالات الطوارئ البيئية المشار إليها في الوثيقة ISBA/6/C/12 ضمن برنامج عمل السلطة المقبل.

تقرير لجنة المالية وتوصياتها

١٢ - في الجلسة ٨٧، المعقودة في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، نظرت الجمعية في تقرير لجنة المالية وتوصياتها (ISBA/9/A/5-ISBA/9/C/5)، مع الإشارة إلى أن المجلس كان قد نظر في التوصيات ووافق عليها.

١٣ - وبعد النظر في التقرير، قررت الجمعية، بتوصية من المجلس، ما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير اللجنة المالية؛

(ب) أن تقوم بتعيين مؤسسة Deloitte and Touch كـي تتولى مراجعة حسابات السلطة لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛

(ج) أن يحدد مستوى الأنصبة المقررة ومبالغ الاشتراكات في الصندوق الإداري العام وصندوق رأس المال المتداول بالنسبة إلى أرمينيا وألبانيا وتوفالو وقطر وكيريباس، التي أصبحت أعضاء في السلطة عام ٢٠٠٣، وفقاً للتوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير لجنة المالية.

١٤ - أما في ما يتعلق بمسألة طرائق تمويل مشاركة الأعضاء في اللجنة القانونية والتقنية ولجنة المالية القادمين من البلدان النامية، اعتمدت الجمعية التوصيات الصادرة عن اللجنة المالية كما وردت في مرفق تقرير اللجنة. وقد أصدر وفد اليابان بياناً بشأن هذه المسألة (ISBA/9/A/8).

١٥ - وناشدت الجمعية جميع الأعضاء في السلطة تسديد كامل اشتراكاتهم المقررة في حينها. كذلك، ناشدت الأعضاء وغيرهم ممن هم قادرون، التبرع لصالح صندوق التبرعات الاستئماني.

اجتماع الجمعية المقبل

١٦ - سوف تعقد الجمعية اجتماعها المقبل في عام ٢٠٠٤ في التواريخ التي يجري تحديدها عقب المشاورات بين الأمين العام والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي معرض تحديد تواريخ انعقاد الدورة، نوّش الأمين العام بذل قصارى جهده لتحديد تواريخ

ملائمة بين نيسان/أبريل ونهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مع مراعاة المواعيد النهائية المحددة لتقديم الوثائق ذات الصلة بغية تسهيل عمل مختلف الهيئات التابعة للسلطة.

١٧ - وقد أشير إلى أن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سوف تعين، في الوقت المناسب، مرشحا لرئاسة الجمعية عام ٢٠٠٤، وأن المجموعة الأفريقية ستعين مرشحا لرئاسة المجلس عام ٢٠٠٤.
